● أخبار قصيرة

نقلة نوعية في الترانزيت الإيراني.. قطاران طويلان يسيران معاً

في خطوة منسقة ومبتكرة، انطلق قطاران لنقل البضائع طويلان مزودان بقاطرات ديزل صينية في آنٍ واحد على خطوط سكك حديد محافظة هرمزكان (جنوب إيران). وتُعدّ هذه العملية، التي جرت يوم الأحد (٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول) على خطوط رئيسية في هذه المنطقة الجنوبية، جزءًا من الجهود المستمرة لزيادة كفاءة ترانزيت البضائع من الموانئ الاستراتيجية، مثل ميناء الشهيد رجائي، إلى وجهات محلية ودولية. وساهم خط سكة حديد هرمزكان، وهو طريق سريع وحيوي يربط الخليج الفارسي بشبكة سكك الحديد في إيران، في تعزيز قدرته على استيعاب البضائع. وتتيح قاطرات الديزل السائرة على قضبان طويلة (عرض قياسي ١٤٣٥ ملم) نقل الشحنات الثقيلة في آن واحد، وتقلل بشكل كبير من وقت العبور (الترانزيت). تأتي هذه الخطوة في الوقت الذي سجّلت فيه منطقة هرمزكان أرقامًا قياسية جديدة في تحميل وتفريغ البضائع. فوفقًا لإحصاءات حديثة، نما الترانزيت غير النفطي بنسبة ٣٣٪ ليصل إلى أكثر من ٥ ملايين طن في الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الحالي (فترة ٢١ آذار/ مارس إلى ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥).

إيران تؤكد على الدور الحيوي للنقل السككي

أكد الرئيس التنفيذي لشركة سكك حديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدور الحيوي للنقل بسكك الحديد في تحقيق هدف التبادل التجاري بين إيران وتركيا البالغ ٣٠ مليار دولار.

وأكد جبار علي ذاكري، في إشارة إلى هدف التبادل التجاري البالغ ٣٠ مليار دولار الذي حدده رئيسا البلدين، على الدور الحيوي لسكك الحديد في تحقيق هذا الهدف. وخلال اجتماع مع أفق يالتجين، الرئيس التنفيذي لشركة النقل بالسكك الحديد التركية، على هامش الدورة السادسة والثلاثين للجمعية الإقليمية لسكك حديد الشرق الأوسط (UIC RAME) في إسطنبول، بهدف زيادة نقل البضائع والركاب بين البلدين وتسهيل التبادل بسكك الحديد، قال ذاكري: إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بذل المزيد من الجهود والتسهيلات، والتي سيتم توفير جزء منها من خلال النقل بسكك الحديد.

تأكيد إيراني على تطوير البنى التحتية للجمارك والترانزيت

أكد نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية على أهمية تطوير البنية التحتية للجمارك والنقل والترانزيت وبشكل خاص في المعابر الحدودية من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار.

وعُقد الاجتماع السابع لهيئة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذا العام، يوم الأحد (٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول)، برئاسة حميد قنبري، نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، وبحضور نواب ومدراء اقتصاديين في الأجهزة التنفيذية بالبلاد في مبنى وزارة الخارجية بطهران.

وفي هذا الاجتماع، أوضح نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية أهمية العلاقات المصرفية في تسهيل التجارة والاستثمارات الأجنبية، قائلاً: إن تطوير البنية التحتية من ناحية الأجهزة والبرمجيات الجمركية والنقل والشحن والترانزيت، خاصة في المعابر الحدودية، أمر ضروري لتنمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار.

تمهيد لزيادة المزايا التجارية وتوسيع العلاقات الاقتصادية

إتفاقيات متعددة في مجال التجارة التفضيلية والحرّة بين إيران ودول العالم

الوفاق/ أعلن مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة عن توقيع اتفاقيات متعددة في مجال التجارة التفضيلية والحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مختلفة، قائلاً: هذه الاتفاقيات تمهد الطريق لزيادة المزايا التجارية وتوسيع العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وقال فرزاد بيلتن: تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم دول روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، وأرمينيا. وقبل ذلك، وقّعت جمهورية إيران الإسلامية اتفاقات تجارة تفضيلية مع دول «D-٨» التي تضم باكستان، تركيا، نيجيريا، ماليزيا، إندونيسيا، وبنغلاديش، والتي يتم تنفيذها حاليًا.

وأضاف: كما أن لدى إيران اتفاقًا متعدد الأطراف مع أعضاء الاتفاقية المسماة «إيكوتا» والتي تضم أفغانستان، باكستان، تركيا، وطاجيكستان، وهو نوع من التجارة الحرة. وتابع: نحن حاليًا نعمل على مراجعة وتحديث نصه لتوسيع نطاق التعاون.

وأشار بيلتن إلى تأثير هذه الاتفاقيات على تسهيل التبادلات التجارية، قائلاً: التجارة التفضيلية تشمل جزءًا من البضائع وتؤدي إلى خفض التعريفات وزيادة الميزة التنافسية بين الطرفين؛ بينما في التجارة الحرة، تصل التعريفات في بعض الحالات إلى الصفر، وهناك إمكانية لزيادة حجم التجارة حتى الضعف. وعلى سبيل المثال، إذا كان حجم التجارة بين إيران ودولة ما ٢٠٠ مليون دولار، فإنه مع تطبيق التجارة الحرة يمكن أن يصل هذا الرقم إلى الضعف أو حتى أكثر.

المفاوضات مع الدول الأخرى

وتحدث مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة عن وضع المفاوضات مع الدول الأخرى، قائلاً: نجري مفاوضات مع باكستان لتحويل اتفاقية التجارة التفضيلية إلى تجارة حرة، كما تستمر المفاوضات مع أفغانستان لتوقيع اتفاقية تجارة تفضيلية. أما مع تركمانستان، فليس لدينا أي مفاوضات حالياً.

مضيفاً: فيما بدأت المفاوضات مع جمهورية أذربيجان لتوقيع اتفاقية تفضيلات تجارية، ومع تركيا نقوم حاليًا بمراجعة وتوسيع القوائم السلعية للتجارة التفضيلية، كما يتم التعاون مع روسيا وكازاخستان وأرمينيا في إطار الاتحاد الأوراسي وعلى أساس التجارة الحرة. وتابع: لم يتم توقيع أي اتفاق في مجال التجارة التفضيلية أو الحرة حتى الآن مع بعض الدول، بما في ذلك العراق، بسبب عدم التوازن التجاري، كما لم تجر أي مفاوضات في هذا الصدد مع دول الكويت، البحرين، السعودية، قطر والإمارات حتى الآن؛ لكن تم توقيع اتفاقية تجارة تفضيلية مع عمان لجزء من البضائع.

وشدد بيلتن على أن خفض التعريفات والتسهيلات التجارية في إطار هذه الاتفاقيات يزيد المزايا الاقتصادية لتجار الجانبين، ويؤدي إلى استمرار العلاقات التجارية حتى في الظروف الصعبة، ويوفر فرصًا جديدة لتطوير صادرات البلاد.

السفير الياباني يلتقي رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة في طهران

خطة قصيرة المدى للتعاون الاقتصادي بين إيران واليابان

صرّح السفير الياباني لدى طهران بأن القسم الاقتصادي في السفارة وضع خطة قصيرة الأجل للتعاون بين البلدين، وقال: يمكننا التركيز على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والموارد البشرية، وتوسيع نطاق العلاقات فيهما وسائر المجالات. وأضاف تسوكادا تاماكي، خلال لقائه يوم الأحد، مع رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة في طهران: إن عقد هذا الاجتماع، بعد فترة قليلة من تفعيل «آلية الزناد» يُعدّ مؤشراً جيداً. وأشار تاماكي إلى تغيير رئيس الوزراء الياباني ووزير الخارجية ووزير الاقتصاد، وقال: هذه التغييرات بالغة الأهمية. زار وزير الخارجية الجديد إيران، ويتمتع بفهم عميق لإيران والشرق الأوسط؛ ومن ناحية أخرى، يتمتع وزير الاقتصاد الياباني الجديد بكفاءة عالية في مجال المفاوضات. كما زار رئيس جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - الإيرانية إيران، وهو مهتم بتعميق العلاقات الإيرانية - اليابانية.

لذلك، أعتقد أن جميع المسؤولين اليابانيين يتمتعون بكفاءة عالية، كما أن الفريق الياباني المقيم في إيران يمتلك أفكارًا متنوعة وجيدة في مجال التجارة بين البلدين، بالإضافة إلى الخبرة اللازمة. وأشار السفير الياباني في طهران إلى أن القسم الاقتصادي في السفارة اليابانية وضع خطة قصيرة الأجل للتعاون بين البلدين، وأكد أن اليابان مهتمة بالتعاون مع إيران في المجالات غير الخاضعة للعقوبات، وإلى جانب ذلك، يمكننا أيضًا التركيز على التكنولوجيا والموارد البشرية وتوسيع نطاق العلاقات في هذين المجالين.

من ناحية أخرى، نعلم أن إيران حققت أفضل النتائج في المنطقة في مجال تدريب الموارد البشرية وتقنيات النانو والذكاء الاصطناعي، وهي تقنيات قيّمة.

التعاون مع اليابان في جميع المجالات

من جانبه، أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، خلال هذا الاجتماع، استعداد الغرفة لتعزيز مستوى العلاقات مع اليابان في جميع المجالات، وقال: لقد فرضت العقوبات قيودًا على الدول فيما يتعلق بإيران؛ ومع ذلك، وبالنظر إلى تاريخ التعاون بين إيران واليابان، يمكن للبلدين مواصلة التركيز على المجالات غير الخاضعة للعقوبات.

وأكد صمد حسن زاده أنه نظرًا للأنشطة والخبرات الجيدة التي تتمتع بها اليابان في مجال الصحة والصرف الصحي البيئي، يمكن إقامة تعاون في هذه القطاعات، مضيفاً: تُعدّ قطاعات الطب وبناء المستشفيات وصناعة الأغذية مجالات واعدة للتعاون بين إيران واليابان، وقد أجرت غرفة التجارة الإيرانية برنامجًا بحثيًا؛ وبناء على نتائج هذه الدراسات، يُمكننا التفكير في تعميق العلاقات بين البلدين.

وقال حسن زاده: تُعدّ إيران من أكبر منتجي السجاد الأصيل والنفيس في العالم، والذي يُنسج بأيدي فنانين إيرانيين، وتستخدم في خيوطه الصوف والحرير وأصباغ خاصة متينة وطويلة الأمد؛ وبالطبع، تُنتج باكستان وتركيا والهند سجادًا يُسمى بالسجاد الإيراني منذ سنوات؛ لكنه لا يتمتع بأصالة السجاد الإيراني، لذلك نحن مهتمون بالتعاون مع اليابان في هذا المجال.

وبشأن استخدام السيارات اليابانية واهتمام الشعب الإيراني بصناعة السيارات اليابانية، رأى رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة أن بإمكان إيران واليابان التعاون في مجال توريد قطع غيار هذه السيارات، التي تُستورد حاليًا من دول أخرى باسم قطع غيار يابانية.

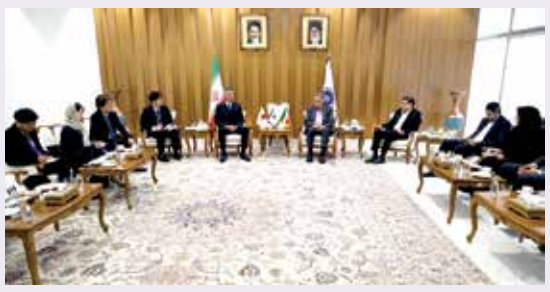

وأكد حسن زاده حاجة إيران إلى تقنيات جديدة في القطاع الزراعي، مشيرًا إلى التقدم الذي أحرزته البلاد في مجال زراعة البيوت المحمية، واقترح التعاون المشترك في القطاع الزراعي، وتحدث عن حاجة إيران للمعدات الطبية وقطع الغيار المصنوعة في اليابان، وعن ثقة الشعب الإيراني بالمنتجات اليابانية. كما تحدث حسن زاده عن خطط إيران لتجريف نهر أروندرود في محافظة خوزستان، واقترح تعاون الشركات اليابانية في هذا القطاع.

التركيز على قطاعات جديدة

من جهته، قدّم رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - اليابانية المشتركة تقريرًا عن زيارة الفريق الإيراني لمعرض أوساكا ولقاءاته مع الشركات والجمعيات اليابانية خلال المعرض.

وأكد حسين سلاح ورزي أن الشعب الإيراني لديه صورة إيجابية عن اليابان، وقال: على الرغم من ظروف العقوبات السائدة، تسعى الغرفة التجارية الإيرانية - اليابانية المشتركة إلى التركيز على قطاعات جديدة وإعطاء الأولوية للاستفادة من المعرفة والخبرات اليابانية في مجالات الإنتاجية والجودة والطاقة النظيفة والتنمية المستدامة.

وأضاف: تتميز المعدات الطبية اليابانية بجودة عالية ومتطورة للغاية، كما تتمتع صناعة الأدوية الإيرانية بظروف مؤاتية.

مباحثات إيرانية-تركمانية لتعزيز التعاون في قطاع الكهرباء

بحثت شركة «توانير» الإيرانية لإدارة إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وشركة الطاقة الكهربائية الحكومية «تركمن إنيرجو» التابعة لوزارة الطاقة التركمانية، سبلاً جديدة في إطار التعاون في مجال الكهرباء والمعدات الكهربائية وتصدير الخدمات الفنية والهندسية.

وفي إطار تعزيز التعاون بين إيران وتركمانستان، قام وفد من قطاع الكهرباء والطاقة بتركمانستان برئاسة المدير العام لشركة الطاقة الكهربائية الحكومية بزيارة طهران بهدف توسيع التعاون الثنائي في مجال الكهرباء والطاقة، وعقد اجتماعاً مشتركاً مع مسؤولي شركة «توانير» الإيرانية التابعة لوزارة الطاقة الإيرانية والشركة الأم المتخصصة لإدارة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء الإيرانية والمسؤولة عن تطوير مرافق التوليد، لبحث مجالات التعاون الجديدة بين البلدين.

وقد عُقد هذا الاجتماع بهدف تطوير التعاون في قطاع الكهرباء بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركمانستان، بحضور المدير العام لشركة توانير، حيث ناقش الطرفان توسيع القدرات المشتركة في مجال إنتاج ونقل الكهرباء، وكذلك إنشاء خطوط اتصال جديدة لزيادة التبادل الكهربائي بين البلدين.

كما تمّ خلال الاجتماع بحث موضوع عبور الطاقة الكهربائية التركمانية إلى دول ثالثة عبر شبكة الكهرباء الوطنية الإيرانية، واتفق على أن يتم وضع تطوير قدرات العبور الكهربائي عبر شبكة إيران ضمن جدول أعمال الطرفين، في حال تم إنشاء الخطوط الاتصالية الجديدة وإنجازها. علاوة على ذلك، أجرى الطرفان كذلك مفاوضات حول تطوير التعاون في مجال تصدير المعدات والسلع الكهربائية والخدمات الفنية والهندسية.

وأشار المدير العام لشركة توانير إلى أن محولات كهربائية إيرانية الصنع عالية الجودة قد تم تصديرها إلى تركمانستان العام الماضي، وقد لاقت قبولاً واسعاً وتمت الموافقة عليها من قبل الجانب التركماني.

ووفقاً للاتفاق المبرم، تقرر الاستفادة من قدرات الشركات الإيرانية المؤهلة في مجال تصنيع المعدات الكهربائية والطاقة، واستمرار توسيع صادرات هذه المعدات لتلبية احتياجات السوق التركماني.